



قائمة الاسئلة

قانون العقوبات - القسم الخاص - () - المستوى الثالث - قسم القانون الجنائي - النظام الموازي - كلية الشريعة والقانون - الفترة الرابعة - درجة الامت

أ.د/ خالد عبد الباقي الخطيب

(1) المصادرة عقوبة تكميلية وجوبية في جرائم:

(1) - الرشوة

(2) - استغلال النفوذ

(3) + جميع ما ذكر

(4) - لا شيء مما ذكر

(2) يجوز للقاضي إعفاء الراشي أو الرائش:

(1) - إذا اعترف بالجريمة أمام المحكمة

□□□

(2) + إذا اعترف قبل قفل محضر التحقيق الابتدائي

(3) - إذا أدلى بالحقيقة أثناء المحاكمة

(4) - إذا اعترف بالحقيقة أثناء المحاكمة

(3) تتوافر جريمة الاستيلاء على المال العام:

(1) - إذا كان المال مسلم للموظف بسبب وظيفته

(2) - إذا كان المال مسلم للموظف العام على سبيل الحيابة الناقصة

(3) + إذا استغل الموظف وظيفته فأستولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات التابعة لها

(4) - إذا أخذ المال المسلم إليه بسبب وظيفته بنية استعماله ثم رده

(4) تتوافر جريمة عرض الرشوة في حالة:

(1) - طلب الموظف للعطية أو المزية من قبل صاحب المصلحة

(2) - عرض الوسيط المزية أو العطية أو الوعد بها وقبول الموظف بذلك

(3) - قبول الموظف بعرض أو وعد الراشي بالعطية أو المزية

(4) + رفض الموظف لعرض أو وعد الراشي بالعطية أو المزية

(5) يعد بحكم الراشي ويعاقب بعقوبته:

(1) - الموظف العام الذي يزعم الاختصاص ويأخذ أو يقبل أو يطلب العطية أو المزية أو الوعد بها للقيام بالعمل المطلوب القيام به أو الامتناع عنه

(2) - الموظف العام الذي يأخذ أو يقبل العطية أو المزية على اعتقاد أن العمل المطلوب القيام به أو الامتناع عنه داخلاً في اختصاصه

(3) - الموظف الذي يأخذ العطية أو المزية لنفسه أو لغيره لاستعمال نفوذاً حقيقياً أو مزعوماً

(4) + جميع الأجوبة صحيحة

(6) لا تتوافر جريمة خيانة الأمانة إلا:

(1) - إذا كان التسليم معيباً

(2) - إذا كان المال محل الجريمة عقاراً

(3) - إذا كان التسليم عارضاً

(4) + إذا كان التسليم على سبيل الحيابة الناقصة

(7) يعد فاعلاً في جريمة الاختلاس:

(1) - الموظف الذي يأخذ المال المسلم إليه بسبب وظيفته

(2) - الموظف الذي يأخذ أو يطلب غير المستحق أو ما يزيد عن المستحق من الرسوم أو الغرامات مع علمه بذلك ثم يستأثر بها لنفسه

(3) + جميع ما ذكر

(4) - لا شيء مما ذكر

(8) يعد شريكاً في جريمة الرشوة:

(1) - كل شخص عين لقبض الرشوة دون أن تتوافر فيه صفة الرائش مع علمه بذلك

(2) - كل صاحب مصلحة عرض على موظف عام رشوة عطية أو مزية أو وعد بها لأداء عمل أو للامتناع عن عمل ولم تقبل منه

(3) + كل من عاون الراشي والمرتشى بأية طريقة كانت على ارتكاب جريمة الرشوة مع علمه بذلك

(4) - كل موظف عام أدى عملاً أو امتنع أداء عمل إخلالاً بواجبات وظيفته ثم طالب أو قبل مالاً أو منفعة

(9) تتوافر جريمة الارتشاء اللاحق من قبل:

(1) - كل موظف عام طلب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بها للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل يزعم أنه من أعمال وظيفته





- (2) + كل موظف عام أدى عملاً أو امتنع عن أداء عمل اخلاقاً بواجبات وظيفته ثم طالب أو قبل مالا أو منفعة أو هدية أو مكافأة  
(3) - كل موظف عام طالب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بها للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته  
(4) - كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم  
(10) لا يتوافر الشروع إلا في جرائم:

- (1) - الاختلاس  
(2) - خيانة الأمانة

	□□□	
--	-----	--

- (3) + الاستيلاء

- (4) - جميع ما ذكر

- (11) تتشابه جريمة السرقة وخيانة الأمانة من ناحية:

- (1) - ان كلا منهما لا يقع على العقار

	□□□	
--	-----	--

- (2) - إن كلا منهما يقع على المال المنقول المملوك للغير

- (3) + جميع ما ذكر

- (4) - لا شيء مما ذكر

- (12) لا تزيد العقوبة المقررة على الحدث الذي بلغ الخمس عشر ولم يبلغ الثامن عشر في جريمة الشروع في القتل العمد:

- (1) - عن نصف العقوبة المقررة للجريمة التامة

	□□□	
--	-----	--

- (2) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن عشر سنوات إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش

- (3) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن خمس سنوات إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش

- (4) + الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين ونصف إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش

- (13) الدية البديلة:

- (1) + جريمة جسيمة

- (2) - جريمة غير جسيمة

- (3) - عقوبة أصلية

- (4) - عقوبة تكميلية وجوبية

- (14) يشترط لتنفيذ عقوبة القصاص:

- (1) - أن يطلبه ولي الدم

- (2) - أن يتوافر دليله الشرعي

- (3) + جميع ما ذكر

- (4) - لا شيء مما ذكر

- (15) في جريمة الغش في تحصيل الرسوم يعد صاحب المصلحة:

- (1) - شريكاً في الجريمة

- (2) + مجنباً عليه

- (3) - جميع ما ذكر

- (4) - لا شيء مما ذكر

- (16) إذا باع أمين المخزن الحكومي كمية من المواد الغذائية التي تم توريدها إلى المخازن يعد مرتكب لجريمة:

- (1) - السرقة

- (2) + الاختلاس

	□□□	
--	-----	--

- (3) - الاستيلاء

	□□□	
--	-----	--

- (4) - خيانة الأمانة





(17) يتوافر القصد الجنائي الخاص في جرائم :

(1) - جريمة السرقة

(2) - جريمة الاختلاس

(3) - جريمة الاستيلاء

(4) + جميع ما ذكر

(18) عقوبة سقوط الجنين حياً ثم موته نتيجة الاسقاط :

(1) - دية الجنين مع الحبس الوجوبي

(2) + الدية كاملة مع الحبس الوجوبي

(3) - الدية كاملة مع الحبس الجوازي

(4) - الحبس الوجوبي مع دية الجنين

(19) يتخذ الركن المعنوي صورة القصد العمدي :

(1) - في جريمة القتل الخطأ

(2) + في جريمة القتل العمد

(3) - في جريمة الاعتداء المفضي إلى الموت

(4) - جميع ما ذكر

(20) العقوبة التكميلية في جريمة الاستيلاء على المال العام :

(1) - المصادرة الوجوبية

(2) - المصادرة الجوازية

(3) + العزل من الوظيفة ورد المال المستولى عليه

(4) - جميع ما ذكر

(21) يكون الحبس وجوبياً في جرائم الشروع في القتل العمد:

(1) - إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب القصاص

(2) - إذا ترتب على الشروع جروح وتستوجب الحد أو القصاص

(3) + إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش

(4) - جميع ما ذكر

(22) الأبن الذي بيدد الأموال المسلمة إليه من أبيه بسبب وظيفته يرتكب جريمة

(1) + خيانة الأمانة

(2) - الاختلاس

(3) - الاستيلاء

(4) - السرقة

(23) تتوافر جريمة شهادة الزور :

(1) - بالأقوال الكاذبة أمام المحكمة

(2) - بالأقوال الكاذبة بعد اليمين أمام النيابة

(3) + بالأقوال الكاذبة بعد حلف اليمين أمام المحكمة

(4) - جميع ما ذكر





- (24) تكون عقوبة شهادة الزور :
- (1) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات أو الغرامة
- (2) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن سبع سنوات إذا كانت العقوبة الإعدام أو الرجم حتى الموت ولم ينفذ الحكم
- (3) - الإعدام أو الرجم حتى الموت إذا نفذ الحكم فعلاً
- (4) + كل الأجوبة صحيحة
- (25) عقوبة الشريك غير المتمالي في جريمة القتل العمد:
- (1) - عقوبة الجريمة التي ساهم فيها
- (2) - الدية أو القصاص
- (3) + الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات
- (4) - الحبس أو الغرامة
- (26) في جريمة تسهيل الموظف للغير الاستيلاء على المال الذي بحيازته:
- (1) + يعتبر الموظف فاعل أصلي والغير شريك
- (2) - يعتبر الغير فاعل أصلي والموظف شريك
- (3) - يعتبر الموظف فاعل بالواسطة
- (4) - يعتبر الموظف فاعل أصلي والغير فاعل أصلي
- (27) في جرائم القتل العمد يجوز للقاضي أن يحكم بالإعدام تعزيراً:
- (1) - إذا كان الجاني موصوفاً بالشر أو ارتكب الجريمة بطريقة وحشية
- (2) - إذا سبق وأن ارتكب الجاني جريمة قتل عمد
- (3) - إذا وقعت الجريمة على امرأة حامل أو على موظف أثناء وبسبب الواجب
- (4) + كل الأجوبة صحيحة
- (28) تكون العقوبة في حالة قتل غير المعصوم :
- (1) - الدية كعقوبة أصلية
- (2) - الدية كعقوبة بديلة
- (3) + الحبس الوجوبي
- (4) - الحبس الجوازي
- (29) يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة :
- (1) - في جريمة استغلال النفوذ
- (2) - في جريمة عرض الرشوة
- (3) - في جريمة رشوة موظف القطاع الخاص
- (4) + جميع ما ذكر
- (30) تتوافر جريمة القتل الخطأ في حوادث المرور:
- (1) - إذا لم يتوقع السائق الحادث النتيجة التي كان بإمكان الشخص العادي أن يتوقعها لو كان في مكانه
- (2) - إذا توقع السائق الحادث النتيجة التي حدثت واعتقد أن بإمكانية تجنبها
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (31) تتحقق الجريمة بكامل أركانها بمجرد عرض الراشي ورفض الموظف للعرض في جريمة:
- (1) - الارتشاء اللاحق
- (2) - استغلال النفوذ
- (3) + عرض الرشوة
- (4) - رشوة موظف القطاع الخاص
- (32) يحكم بالحبس الذي لا يزيد مدته عن ثلاث سنوات أو الغرامة التي لا تزيد عن عشرة ألف ريال:





- (1) - في جريمة الاختلاس  
(2) - في جريمة الاستيلاء على المال العام  
(3) + في جريمة استغلال النفوذ  
(4) - في جريمة عرض الرشوة  
(33) يحكم برد المال المختلس أو المسروق أو المستولى عليه في جرائم:  
(1) - الاختلاس  
(2) - الاستيلاء  
(3) - السرقة  
(4) + جميع ما ذكر  
(34) توقع عقوبة الحبس الذي لا يزيد مدته عن ثلاث سنوات في حالة:  
(1) - استعمال المال ثم رده في جريمة الاختلاس  
(2) - استعمال المال ثم رده في جريمة الاستيلاء  
(3) + جميع ما ذكر  
(4) - لا شيء مما ذكر  
(35) يجوز توقيع عقوبة الغرامة في جريمة:  
(1) - الاختلاس  
(2) - الاستيلاء  
(3) - الغش في تحصيل الرسوم  
(4) + كل الإجابات خاطئة  
(36) يتخذ الركن المادي مظهر الأخذ أو الطلب أو القبول في جرائم:  
(1) - الارتشاء من جهة أجنبية  
(2) - استغلال النفوذ  
(3) - الغش في تحصيل الرسوم  
(4) + كل الإجابات صحيحة  
(37) عقوبة الموظف الذي يعهد إليه في صفقة أو عملية أو قضية:  
(1) + الحبس الذي لا يزيد عن عشر سنوات  
(2) - الحبس الذي لا يزيد عن سبع سنوات  
(3) - الحبس الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات  
(4) - جميع ما ذكر  
(38) عقوبة تسهيل الموظف للغير الاستيلاء على المال العام:  
(1) - الحبس الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات  
(2) - الحبس الذي لا يزيد عن سنة أو الغرامة  
(3) + الحبس الذي لا يزيد عن سبع سنوات  
(4) - الحبس الذي لا يزيد عن عشر سنوات  
(39) يتخذ الركن المادي صورة أخذ الموظف ما يزيد عن المستحق أو طلب غير المستحق مع علمه بذلك في جريمة:  
(1) - الرشوة  
(2) - الاختلاس  
(3) + الغش في تحصيل الرسوم  
(4) - الارتشاء اللاحق  
(40) يشترط لقيام جريمة الغش في تحصيل الرسوم:  
(1) - أن يطلب الموظف غير المستحق أو ما يزيد عن المستحق من الرسوم أو الغرامات مع علمه بذلك  
(2) - أن يكون له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو الضرائب أو العوائد أو نحو ذلك  
(3) - لا شيء مما ذكر  
(4) + جميع ما ذكر

